

هو طريقة تقليدية تهتم بمخاطر العسر المالي والإفلاس؛ حيث:

- العسر المالي: عكس اليسر المالي، وهو الوضع الذي تكون فيه أصول المؤسسة أكبر من خصومها
  - الإفلاس: وهي حالة التوقف عن الدفع؛ أين تكون الأصول المتاحة غير قادرة على مواجهة مستحقات الخصوم.
- الميزانية المالية:** عملية جرد لعناصر الأصول والخصوم والتي ترتب على التوالي من الأعلى إلى الأسفل حسب: درجة الاستحقاق ودرجة السيولة، وهي حسب SCF الجزائري<sup>1</sup> باختصار تكون كالتالي:

الخصوم	الأصول
رؤوس الأموال الخاصة: ..... دج	أصول غير جارية ..... دج
خصوم غير جارية: ..... دج	..... دج
خصوم جارية: ..... دج	أصول جارية: ..... دج

**المؤشرات المالية الأساسية:**

**(أ) مفهوم رأس المال العامل سيولة:** تقضي القاعدة فيه أن تمول الاستخدامات لأكثر من سنة (الاستثمارات) بموارد مستقرة، وبالمقابل فالاستخدامات لأقل من سنة تمول بموارد أقل من سنة

\*تحقيق هذه القاعدة مرتبط بمخاطر تباطؤ الأصول أقل من سنة (تحول إلى أصول دائمة) ومخاطر تباطؤ الخصوم الأقل من سنة (تحول إلى أموال دائمة)

وبحسب قاعدة التوازن المالي فإن هناك ضرورة توفير هامش إضافي لمواجهة المخاطر الطارئة،

هذا الهامش يسمى رأس المال العامل سيولة FRL (Fond de Roulement Liquide)

**(ب) حسابه:**

الأموال الدائمة - الأصول الثابتة	$= FRL$
الأصول المتداولة - القروض قصيرة الأجل	$= FRL$

<sup>1</sup> يرجى الإطلاع على تفصيل الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج من خلال القرار المؤرخ في 26 يوليو سنة 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحظى الكشف المالي وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادر في 25 مارس سنة 2009.

مثال:

لدينا الميزانية المختصرة التالية:

الخصوم	الأصول
الأموال الدائمة:	الأصول الثابتة:
15.000 دج	10.000 دج
القروض قصيرة الأجل:	الأصول المتداولة:
4.500 دج	9.500 دج
المجموع = 19.500 دج	المجموع = 19.500 دج

فيكون لدينا رأس المال العامل كالتالي:

5.000 دج	10.000 – 15.000	الأموال الدائمة – الأصول الثابتة	= FRL
5.000 دج	4.500 – 9.500	الأصول المتداولة – القروض قصيرة الأجل	= FRL

دلائل المالية:

- قاعدة التوازن المالي،
- قاعدة الاستدامة القصوى،
- قاعدة التمويل الأقصى

أولاً - قاعدة التوازن المالي: حسب القاعدة فنه يتوجب إبقاء الموارد المستخدمة في تمويل الأصول لمدة لا تقل عن مدة بقاء الاستثمارات لتقاضي اضطرابات عناصر الميزانية لأقل من سنة أي يجب  $0 < FRL$

تكون دراسة حالات FRL من منظورين:

- من منظور أعلى الميزانية،
- من منظور أدنى الميزانية

## 1- من منظور أعلى الميزانية:

أي في العلاقة بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة؛ حيث نجد 03 حالات:

$FR = 0$	$FR < 0$	$FR > 0$
الوضع الأمثل لتسخير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة	ضرورة جلب مصادر أخرى لاستيفاء عملية التمويل	تحقيق فائض بعد تمويل الاستثمارات
أموال دائمة	أصول ثابتة	أموال دائمة
ق ق الأجل	أصول متداولة	FR
	ق ق الأجل	أصول متداولة
		ق ق الأجل

## 2- من منظور أدنى الميزانية:

أي العلاقة بين الأصول المتداولة والقروض قصيرة الأجل؛ حيث نجد 03 حالات:

إمكانية مواجهة القروض القصيرة الأجل (بحكم سرعة تمويل الأصول المتداولة إلى سيولة نقدية)	$FR > 0$
عدم قدرة الأصول المتداولة على الوفاء بآجال استحقاق القروض قصيرة الأجل	$FR < 0$
التمكن من تسوية الاستحقاقات دون تحقيق فائض	$FR = 0$

### ثانياً - قاعدة الاستدامة القصوى:

حسب التحليل الكلاسيكي فالقروض قصيرة الأجل دورها تكميلي لحل مشكلات طارئة، ما يستلزم الاهتمام بالقروض الطويلة ومتوسطة الأجل.

تتحدد قاعدة الاستدامة القصوى بحددين:

- إجمالي الديون لا يتعدى إجمالي الأموال الخاصة،
- إجمالي الديون المتوسطة وطويلة الأجل لا تتعدي قيمة 03 سنوات من التمويل الذاتي،

### ثالثاً - قاعدة التمويل الأقصى:

كل عملية استثمار لا يتعدى مستوى الاستدامة فيها نسبة معينة (50 إلى 70%) من قيمة الاستثمار المعنى،

من بين الانتقادات الموجهة إلى هذا النوع من التحليل أنه:

- لا يعطي تصوراً واضحاً حول المستوى الأمثل لرأس المال العامل،
- لا يبين العلاقة بين رأس المال العامل والخزينة،